الديمقراطية أفق حر للتفكير النقدي

من المثير للدهشة أنّ بعض الذين يقدمون أنفسهم للرأي العام كمدافعين عن الديمقراطية، ما يزالون حتى النخاع مقيمين في كهوف الشمولية. إنّهم يتحدثون في أحاديثهم ومقالاتهم و((مقايلهم)) عن حرية الاختيار، ويصل بعضهم إلى أعلى درجات الإيمان بالحرية القصوى حين يدافعون عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وينتقدون معارضيه الذين لا يوافقون هذا الميثاق في تأكيده على ضرورة احترام الحق في تغيير العقيدة.. لكنهم يشمرون سواعدهم ويرفعون عقيرتهم ضد كل من يغايرهم في مواقفهم وعقائد هم السياسية.. أما حين يقوم أحدهم بمراجعة مواقفه وتجاربه وأفكاره، وتغييرها فإنهم يقيمون الدنيا عليه ولا يقعدونها!

أحمد الحبيشي

.بعضهم يحاكم تحولات الديمقراطية بأدوات ومعايير شمولية، ويرفضون ممارسة أي شكل من أشكال المراجعة النقدية الحرة للتجارب السياسية، وهي مهمة ملحة وضرورية . وحين يقوم شخص ما بمراجعة ونقد التجارب الخاطئة بعد ثبوت إفلاسها وضمورها وعدم قدرتها على التطور اللاحق، ينبري الناعقون لاتهامه بالخيانة والتقلب والتلون والخروج عن الجماعة التي تصر على الإقامة الدائمة في الماضي والعيش في قالب جامد ونهائي.

الثابت أنّ العقائد الشمولية مطلقة وكلية حيث يفترض كل واحدة منها تمثيل الحقيقة واحتكارها.. وحين يغير المرء عقيدته السياسية الشمولية يفقد بالضرورة تلك الحقيقة من وجهة نظر العقيدة السياسية الشمولية التي انتقدها وتحرر منها، ويُعد بالتالي مرتداً تتوجب محاربته وملاحقته وتشويهه حتى يموت حياً.

لا نفهم كيف يمكن أن يكون ديمقراطياً من يحاكم تحولات الديمقراطية بمعايير الشمولية وأدواتها.. فالديمقراطية هي أفق حر للتفكير النقدي، ومجال مفتوح لحرية الاختيار، وحرية قصوى في مراجعة الأفكار والتصورات والاستعدادات وتداول السياسات والخيارات.

يصر البعض على الانتساب إلى مدار الديمقراطية بعقلية شمولية ماضوية، ويقدم نفسه كمشروع حضاري للمستقبل.. بيد أنّ هذا البعض سرعان ما يتحول إلى جلاد يوزع تهم الخيانة والانتهازية والتلون على كل من يختار لنفسه طريقاً جديداً بعد طول عناء.

ماذا تبقى من معنى لمفردات يتم تداولها على ألسنة ودُعاة وحُماة الديمقراطية مثل ((التلوُّن)) في زمن التعددية المفتوح على كل ألوان الطيف؟.. وأي معنى سلبي للتلون حين يصبح الحديث عن ضرورة ضمان الوجود الحي لكل ألوان الطيف في حياتنا، واحترام حرية الاختيار، ورفض الإلغاء والإقصاء والواحدية الشمولية، هو عنوان الإقامة في الزمن الجديد!!.

أخطر ما يشوه الصحافة ويهدد حريتها ويصيبها في مقتل ، هو أن تتحول الصحيفة إلى متجر مفلس يبحث عن ممول، وسقوط الفوارق بين الصحافي والمرابي، وتحويل الكتابة الصحفية إلى مسلخ لتجهيز أباطيل وافتراءات و وشايات كاذبة لا يجيدها سوى الكتبة المحترفين من ذوي السوابق في سلخ التقارير الأمنية، وحين تتحول الصحيفة من منبر للنقاش والحوار إلى إسطبل للرفس والخوار يبدأ العدوان الحقيقي على حرية الصحافة .

ما من شك في أن القرن العشرين المنصرم بتحولات عاصفة ومتسارعة أسهمت في تغيير بُنية العالم، وإعادة صياغة العمليات الجارية في مختلف حقول العلم والفكر والسياسة والاقتصاد والعَلاقات الدولية، وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة تعريف العديد من المفاهيم المتعلقة بقيم الحق والعدالة والحرية والسلطة والثروة والمعرفة والأمن والسيادة.

في خضم هذه التحولات غير المسبوقة برزت العولمة كمنظومة جديدة من الإشكاليات والتناقضات والعمليات، لتطرح أمام العقل عدداً من التحديات والأسئلة التي تتطلب أجوبة لا تستطيع الأيديولوجية توفيرها، ولم يُعد بمقدور صيغ التفكير المطلقة والجاهزة معالجة معضلاتها.

لقد أضحت صورة العالم بالغة التعقيد.. فالعولمة تشكل اليوم منظومة عالمية جديدة من العمليات المركبة، حيث تتداخل الأسواق المالية ويتسع الانتقال الفوري للمعلومات والمعرفة عبر تكنولوجيا الاتصالات التي تضغط على الزمان والمكان، ويتكامل نظام عالمي للإنتاج والتسويق بقيادة شركات عملاقة متعددة الجنسيات وعابرة الحدود والقارات، فيما يتم تسويق أجندة سياسية كونية تستند إلى الليبرالية الجديدة في المسائل المتعلقة بالدولة والاقتصاد والثقافة.

يزيد من تعقيد صورة العالم الذي يتجه بخطى متسارعة نحو ذرى العولمة، أنّه يعاني من بيئة طبيعية غير متوازنة تهدد قدرة كوكبنا الأرضي على توفير حياة آمنة للبشرية .

كما تواجه جغرافيا هذا الكوكب تحديات وضغوط العمليات السياسية والاقتصادية الرامية إلى إعادة تنظيم الحيز والمساحة وإلغاء الحدود التي تحول دون حرية مرور رؤوس الأموال ومنتجات الثورة الصناعية الثالثة.

ولا يخلو العقل من ضغوط التحولات التي تحدث في بُنية العالم وصورته تحت تأثير العولمة، إذ يبدو مهموماً بحراك الخيال العلمي الذي يسعى لاستشراف آفاق غير محسوبة لمجتمع إنساني عالمي يتجاوز الدولة والهوية!

في سياق كهذا، يتراجع دور ومكانة الثقافة الشمولية، ويزداد مأزق مخرجاتها المصابة بالوهن الذهني والجمود العقائدي والتفكير المعلب، بعد أن تحولت إلى لاوعي معاد للمعرفة، ومدافع عن مشاريع وأفكار بالية أفلست من أي رصيد أو إنجاز قابل للاستمرار.

إلى أين سيأخذنا هذا العالم المتغير بإيقاع متسارع يفضح عجز منظومة الأفكار الجامدة والسياسات الخائبة والمشاريع البالية أمام مرآة التحولات الجذرية؟ ومتى تقوى على فهمه ومواجهة تحدياته؟

يقول ابن خلدون في مقدمته الشهيرة : ((إنّ أحوال العالم والأمم والناس وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنّما هو الاختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال.... وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأبصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول)).

لا يعيب الإنسان، كما لا يعيب الأحزاب والحركات السياسية والمفكرين والمثقفين والسياسيين ممارسة الحرية القصوى في النقد الموضوعي والنقد الذاتي ومراجعة الأفكار والسياسات وتجديد طرائق التفكير والعمل، والبحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة غير المألوفة التي تطرحها الحياة وصولاً إلى اختيار وجهة التطور.

لا يعيب الإنسان، كما لا يعيب الأحزاب والحركات السياسية والمفكرين والمثقفين والسياسيين ممارسة الحرية القصوى في النقد الموضوعي والنقد الذاتي ومراجعة الأفكار والسياسات وتجديد طرائق التفكير والعمل، والبحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة غير المألوفة التي تطرحها الحياة وصولاً إلى اختيار وجهة التطور.

بعض العجزة من السياسيين الفاشلين وأنصاف المثقفين المحبطين يخلطون بين التغير والتقلب.. ويتجاهلون أنّ التغير مسار تقدمي وحركة تتجاوز عوامل الاستلاب وتتقدم بثبات إلى ما وراء الأفق.. أما التقلب فهو عبارة عن دورة حلزونية في حلقة مفرغة لا تعرف التجاوز والتقدم.

أمثال هؤلاء لا يدركون ضرورة إعادة اكتشاف واقع بحاجةٍ إلى كشف، وضرورة إعادة صياغة السياسة وإعادة بناء الفكر السياسي التي يستحيل بدونها فهم الواقع والعالم المحيط به.. إنّهم يجسدون - بحق - أحد أبرز مظاهر أزمة اللا عقل العاجز عن فهم تحولات التاريخ والوطن والعالم في هذه الحقبة من مسار تطور عصرنا الراهن.

لا قيمة للسياسة حين تكون عاجزة عن المبادرة والاكتشاف والتجدد.. ولا دور طليعياً للكلمة عندما تتلطخ باللغو والسفاهة، وتحاول تشويه كل من يجترح تعب البحث عن الحقيقة.. ولا مصداقية للصحافة إن هي اختزلت حريتها في العدوان على حرية الآخرين في الاختيار.

إنّ أخطر ما يشوه الصحافة ويهدد حريتها ويصيبها في مقتل، هو أن تتحول الصحيفة إلى متجر مفلس يبحث عن ممول، وسقوط الفوارق بين الصحافي والمرابي، وتحويل الكتابة الصحفية إلى مسلخ لتجهيز أباطيل وإفتراءات و وشايات كاذبة لا يجيدها سوى الكتبة المحترفين من ذوي السوابق في سلخ التقارير الأمنية . وحين تتحول الصحيفة من منبر للنقاش والحوار إلى إسطبل للرفس والخوار يبدأ العدوان الحقيقي على حرية الصحافة !!

عندما يدرك الإنسان أهمية الدور الطليعي والمقدام للعقل النقدي، ويتمسك بحقه في ممارسة حرية الاختيار علناً وعلى رؤوس الإشهاد، يصبح أكثر قدرة على عدم الاستجابة للعصاب الذي يصيب ضحاياه بالإحباط والضياع في متاهات اللا وعي، ويدفعهم إلى تعاطي السفاهة لمواجهة كل من يرفض الإقامة في سجن الأفكار الجاهزة والمشاريع البالية.. وقديماً قالت العرب : الوهم حيلة العاجز أما السفاهة فهي حيلة الفاجر والناقص .. ورحم الله المتنبي الذي قال :

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل

ولا كمال إلا لله .. فهو وحده مالك الحقيقة التي سيظل عباده الصالحون يبحثون عنها حتى يوم الحشر.

الأحزاب الدينية والولاء الوطني

في التاريخ القديم والحديث كانت تتشكل حركاتٌ دينية عابرةٌ للحدود لها طموحات سياسية، ربّما قيّض لها الوصول للسلطة السياسية وربّما قُضي عليها من قبل هذه السلطة، وعلى هذا نماذج متعددة منها القديم ومنها المعاصر، فمن القديم حركات الخوارج ودعوة بني العبّاس قبل استيلائهم على السلطة السياسية المتمثلة في الخلافة وغير ذلك، ومن المعاصر قصّة الأحزاب الشيوعية في كثيرٍ من بلدان العالم.

عبد الله بن بجاد العتيبي

مشكلة مثل هذه الحركات والأحزاب أنها تظلّ دائماً تحت ضغط متواصل بسبب محاولتها المواءمة بين ولاءين:الأوّل: ولاءٌ للحزب وأفكاره ومرجعيته الفكرية والسياسية، التي كانت هي الأساس الذي بنى عليه هذا الحزب أو هذه الحركة مشروعيتهما السياسية والاجتماعية والفكرية، والثاني: ولاءٌ للوطن الذي يتشارك فيه معهم كثيرٌ من الحركات والأحزاب والمواطنين بشتى تصنيفاتهم وبأفكارهم المختلفة ومفاهيمهم المتعددة، والوطن بمفهومه الحديث والمعاصر يشترط ولاءً غير مقسّم وغير منقوص، ويشترط أولويّةً في الولاء لا تنازعها أولويةٌ أخرى مهما كانت.

في العالم العربي والإسلامي تعيش كثيرٌ من الحركات والأحزاب هذا التناقض الداخلي الذي تفرضه الولاءات المشتّتة، والتي تصل -أحياناً- حدّ التعارض، وعلى هذا أمثلةٌ متعددةٌ منها على سبيل المثال: "حزب الله" اللبناني ذو المرجعية الإيرانية المطلقة، وبعض أحزاب حركة "الإخوان المسلمين" في عددٍ من البلدان العربية والإسلامية، كالأردن وفلسطين والكويت وغيرها.

إنّ وجه التشابه والالتقاء في هذا المأزق بين حزبٍ شيعيٍّ تابع بقضّه وقضيضه، بقيادته وأفراده للوليّ الفقيه، وبين حركاتٍ سياسية سنيّةٍ تشارك في برلمانٍ وطنيٍّ منتخب في الأردن وفلسطين والكويت وغيرها، وجه التشابه في هذا المأزق تدفع إليه عدة ركائز أساسية في تكوين الحزب أو الحركة منها:

1 - أن هذا الحزب أو الحركة يمثل حالةً أيديولوجية عقائدية مطلقة، تعمل وفق شروط وطنٍ واقعيٍّ محدود زمانياً ومكانياً، أو تاريخياً وجغرافياً.

2 - أنّ هذا الحزب أو الحركة في عملهما الاجتماعي يسعيان جاهدين إلى عزل المجموعات البشرية التابعة لهما عن بقية المجتمع في الوطن، عبر عددٍ من المفاهيم والآليات والوسائل، تضمن عيش هذه المجموعات في المجتمع من جهةٍ مع انعزال شعوري عنه في الوقت ذاته، ويمكن رصد ذلك فيما كتبه وصرّح شرارة عن "حزب الله" في كتابه الجميل "دولة حزب الله"، وفي أدبيّات الإسلام السياسي المتعلّقة بمفهوم "العزلة الشعورية" الذي دشّنه سيّد قطب.

3 - أنّ هذا الحزب وتلك الحركة متأثران في تكوينهما الحركي بالأحزاب الشيوعية واليسارية والاشتراكية، حيث المركزية ودقّة التنظيم والولاء المطلق لدى الأتباع، ويظهر هذا جلياً في خطابات القيادات الفكرية المؤسسة لهذا الحزب أو تلك الحركة، فمن خطابات الخميني التي تأثر فيها كثيراً برموز الشيوعية استشهاده المتكرر بقول ماوتسي تونغ الزعيم الشيوعي الصيني:"الحزب من الجماهير كما السمكة من الماء"، إلى خطابات حسن البنّا التي أثنى فيها ثناءً عاطراً على التجربة الستالينية في روسيا وتجربة هتلر في ألمانيا وتجربة موسوليني في إيطاليا، وكذلك سيّد قطب في كثيرٍ من تنظيراته الاجتماعية والسياسية.

4 - أنّ هذا الحزب وتلك الحركة قد شيّدا لهما وعبر مدّة طويلة من العمل عدداً من الأذرع الاجتماعية والاقتصادية المستقلّة عن الدولة، والتي يمارسان من خلالها استقطاب الأتباع الجدد والمحافظة على الأتباع الحاليين، وذلك عبر تقديم كافة أشكال الرعاية من الرعاية التعليمية إلى الرعاية الصحيّة إلى غيرها من وسائل المساعدة المادية والمعنوية.

5 - استخدم الطرفان "المسجد" كأساسٍ للانطلاق وتوسّعا في دوره من كونه داراً للعبادة، إلى جعله داراً للعبادة والسياسة واستقطاب الأتباع والتدريب على القيادة والتنظيم، وترويج الشعارات والأفكار والمفاهيم الحزبيّة بعد إدماجها بالشعارات والأفكار والمفاهيم الدينية الخالصة بهدف الحصول على أكبر قدر من التأثير في الأتباع من خلال تحفيز العاطفة الدينية المغروزةً في طبيعة البشر ووجدانهم.

6 - استغل الطرفان الأحداث الإقليمية والدولية الكبرى أقوى استغلال لتقوية بنيان الحزب أو الحركة، وتطوير القدرات القيادية لدى الأتباع، واختبار آليات التنظيم والحركة، وعلى ذلك أمثلة عدّة منها مثال أفغانستان في الثمانينيات وما اكتنفه من ظروفٍ إقليمية ودولية على جانب الحركات ذات البعد السنّي، وعلى البعد الشيعي أمثلة أخرى منها عددٌ من الحروب التي خاضها أو اشترك فيها "حزب الله" في لبنان منذ إنشائه وحتى اليوم.

يكمن واحدٌ من أهمّ الفوارق بين حركات الإسلام السياسي وبين "حزب الله" في أنّ الثاني ينطلق من أساس مرجعيّةٍ سياسيةٍ ثابتةٍ وضاربة الجذور في المشهد السياسي العالمي وتتمثّل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقائدها "الوليّ الفقيه"، بينما لم تزل الأولى – أي حركات الإسلام السياسي - تلتزم بمرجعيّةٍ حركيّةٍ مقرّها مصر (لدى أهمّ هذه الجماعات وهي حركة الإخوان المسلمين) وتسعى جاهدة- في كل مكانٍ تنشط فيه- إلى إقامة جمهوريةٍ إسلاميةٍ تكون "دولة الخلافة" والمرجعيّة السياسية الثابتة لها، وهو ما لم يتحقق لها بعد، فالحركات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة إمّا تحوّلت عن طروحات الحركة الأصليّة ولم تلبّ طموحاتها ومشروعها المتخيّل وإمّا لم تكن منها أصلاً وشواهد ذلك نماذج التجربة في تركيا والسودان وأفغانستان.

في تركيا، الحزب الذي يمثل حركة الإسلام السياسي هناك وهو حزب العدالة والتنمية يكاد أن يكون حزباً ليبرالياً لا علاقة له بأطروحات الإسلام السياسي، فهو خاضعٌ بشكل كامل لشروط اللعبة السياسية والولاء الوطني لتركيا، وقد اضطره الحال إلى ترك منظومة الإسلام السياسي الفكريّة وراءه ظهرياً ما أكسبه نجاحاً في الشارع وجماهيرية أعرض.

أما في النموذجين "الطالباني" والسوداني، فقد كانت "طالبان" تمثّل حالةً استثنائيةً وربما شذوذاً في المشهد العالمي، ذلك أنّها حركة لو لم يتوفّر لها دعمٌ إقليميٌ قويٌ في البناء والتنظيم والدعم تمثّل في باكستان، لولا ذلك لما كانت حركة قابلة للنجاح ولا للاستمرار، وقد وقعت في شرّ أعمالها حين حاولت، بغباء لا تحسد عليه، أن تعاكس حركة التاريخ وشروط الواقع.

أما في السودان، فقد وأدت الطموحات الشخصية والضغوطات الدولية وحاجات المواطنين كلّ حلم ببناء النموذج المتخيّل لدى حركات الإسلام السياسي وانخرط السودان في حكم استبدادي لا يختلف عن الأنظمة التي ثار عليها إلا بالمزايدة عليها فيما كان يتهمها به!

إنّ طريق الخلاص من هذه الأحزاب والحركات واعتقالها لتصوّر الأفراد الديني، يكمن في بناء خطاب ديني متسامح وبنّاء، يحمي المجتمع وأفراده من التطرف أو الولاءات عابرة الحدود، كما يمنح الدولة مجتمعاً متصالحاً مع خطط التنمية ومع الوازع الديني الذاتي، كما يكمن في إعادة بناء سلّم الأولويّات والمفاهيم الدينية لدى الفرد، ونشر ثقافة البناء بدلاً من ثقافة الهدم، وثقافة الحياة بدلاً من ثقافة الموت، وتصحيح مفاهيم دينية متداولة والتحكّم في مدلولاتها، وذلك مثل مفهوم "التكفير" أو "الحاكمية" أو "الجاهلية" أو "الولاء والبراء" أو "الجهاد" أو نحو ذلك من المفاهيم المنتشرة والمتفشيّة بشكلٍ مرضيٍّ في الواقع المعاصر.

كاتب سعودي

تتضامن مع (الأيام) ولكن !

فيصل الصوفي

ما حدث يوم الثلاثاء الماضي عند باب مقر صحيفة (الأيام) وناشريها في العاصمة دليل جديد على أن مبدأ سيادة القانون لايطبق تطبيقاً فعالاً وحازماً..

وقلنا مراراً إن تطبيق مبدأ سيادة القانون من أهم مظاهر دولة القانون، ونزعم أن بقاء الخلافات أو المنازعات القانونية، مهما كانت صغيرة، وتركها بدون حسم قانوني يقود إلى إنتاج مشاكل كبيرة.. وواقعة الثلاثاء الماضي دليل ساطع على ذلك.

إذا كانت القضية في حقيقتها تتعلق بنزاع قديم بين طرفين حول تملك عقار فلماذا لم يحسم النزاع القانوني بحكم قضائي طيلة هذه الفترة..؟ لماذا سمحنا للنزاع أن يتفجر بهذه الصورة الآن؟ فباشراحيل يقيم في ذلك المكان منذ عقدين ويزيد، فاذا كان طيلة تلك الفترة مغتصباً للعقار فلماذا لم يكفل القضاء للمالك الحقيقي حقه في استعادة ما أخذ منه غصبا؟ أما إذا كان الذين قاموا بالهجوم على مقر الأيام وناشريها من المدعين والنافذين الذين حاولوا الاستيلاء بالقوة وبغير حق على ممتلكات الغير والاعتداء على الممتلكات الخاصة، فقد كان يتعين على منفذي القانون أن يوقفوا المعتدي ويعاقبوه ويحموا صاحب الحق.

حول هذه الواقعة تقتضي العدالة وتقتضي النصوص القانونية الأخذ في الاعتبار ضرورة التفريق بين الذين هاجموا أو اعتدوا وبين الذين دافعوا عن أنفسهم .. وعدم التفريق بين الطرفين من قبل جهات الضبط القضائي والنيابة بين الطرفين سيقود إلى إجراءات ظالمة ومحل شك.

أخيراً أسجل هنا ملاحظة أراها ضرورية، وهي أن هذه الواقعة – والتي تقع مثلها هناك وهناك – لاتعطي لباشراحيل، لمجرد كونه طرفا فيها، الحق في خلط الأوراق، واستغلال الواقع لصب الزيت على نار الشمالي - الجنوبي، فقد وفر المتساهلون في تطبيق القانون ظروفاً مواتية لوقوع الواقعة، وأيضا قدموا لباشراحيل وصحيفة (الايام) خدمة ثمينة للترويج للصحيفة على نطاق واسع، وكان ذلك كافياً وهو حق لهم .. لكن استغلال الواقعة على هذا النحو المثير للانقسام الوطني، يعد بنظري استغلالاً غير رشيد .. وفي الأولى أتضامن مع ناشري الأيام ومحرريها بدون حرج.